

مرسوم سلطاني

رقم : ٧٧/٤٧

بإصدار قانون حماية الثروة الحيوانية والحجر البيطري

نعن قابوس بن سعيد ، سلطان عمان .

بعد الاطلاع على قانون تنظيم الجهاز الاداري رقم ٢٦ / ٧٥ وتعديلاته .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة ١ : في هذا القانون وما لم يقتضي سياق النص بخلافه ، يكون للعبارات الآتية المعاني الموضحة لكل منها :

الوزير : وزير الزراعة والاسماك والنفط والمعادن .

اللوائح والنظم : القرارات وال اوامر التي يصدرها الوزير من وقت

آخر بمقتضى هذا القانون بشأن حماية الثروة الحيوانية والحجر البيطري .

الحيوان : كل الحيوانات وتشمل الطيور والدواجن والاسماك والحشرات والزواحف والاصداف والواقع سواء كانت للاكل أو التربية أو الزينة والتي يصدر بها قرار من الوزير .

السلطات البيطرية : دائرة الثروة الحيوانية بال مديرية العامة للزراعة بوزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن .

حيوانات الذبيح : الحيوانات التي تستورد لغرض الذبيح والتي تبقى تحت الرقابة البيطرية منذ وصولها الى أن يتم ذبحها .

حيوانات التربية : الحيوانات التي تستورد لغير أغراض الذبيح .

العينات المرضية : تشمل جميع العينات الباثولوجية المأخوذة من الحيوان لاغراض الفحوص الطبية كالديدان والبراز وخلافه .

المنتجات الحيوانية وتشمل : اللحوم الطازجة والمجففة ومسحوق اللحوم ومسحوق السمك ، الالبان الطازجة والمجففة والمركيزة ومنتجاتها كالجبين والزبد ، والبيض سواء للأكل أو التفرييم والمستحضرات الطبية .

المخلفات الحيوانية وتشمل : السبلة ، الدم الطازج والمجمف ، القرون ، الحوافر
الشعر ، الصوف ، الوبر ، الجلود ، الفراء ، الريش
السماد ، العظام ، الامعاء ، الكروش ، المنافع ،
والبقايا الحيوانية المستعملة في الاسمدة .

الطبـب : الطبيب البيطري الذي تعينه الجهة الحكومية
المهمـات : وتشمل السروج والاطقم وأدوات الطمار والأغطية
 والفرشة وجميع الأدوات المراقبة للعيون .

المحجر : كل حضيرة أو مبني أو مكان تعزل فيها الحيوانات ومنتجاتها للمراقبة البيطرية بغرض الفحص للتحقق من خلوها من الامراض .

المرض : كل مرض من الامراض الوبائية والمعدية التي يجري
من أجلها تطبيق نظام واجراءات العجر البيطري
بقرار من الوزير .

المنطقة الموبوءة : أي منطقة داخل أو خارج البلاد يصل لعلم السلطات
البيطرية أن بها مرضًا .

الشهادة الصحية المستوفاة : هي الشهادة الموقع عليها من طبيب بيطري حكومي ومتخومه بختم الادارة الصحية البيطرية وتشتمل على البيانات الصحية المطلوبة في الفقرة (أ) من المادة (٥) من هذه اللائحة .

الشهادة الغير مستوفاة : وهي الشهادة التي تخلو من بعض أو كل الشرط
التي يجب توفرها في الشهادة المستوفاة .

الترخيصي البيطري : هو ترخيص صادر من القسم البيطري المتخصص للسماح باجراء عملية التصدير او الاستيراد للحيوانات او منتجاتها او مخلفاتها او مهماتها .

الباب الأول الحجر البيطري

المادة ٢ : تخضع جميع الحيوانات واللحوم والمنتجات العيوانية ومتخلفاتها ومهماتها التي تستورد للسلطنة لأجراءات الحجر الصحي البيطري الى أن يثبت خلوها من الامراض ويتعذر كل ما يدخل منها مخالفًا لاحكام هذا القانون أو اللوائح والنظم الصادرة بموجبها .

المادة ٣ : يجوز للوزير بتوصية من السلطات البيطرية أن يعظر استيراد الحيوانات واللحومها ومنتجاتها ومتخلفاتها ومهماتها من المناطق الموبوءة ، وذلك إلى أن يصل اشعار رسمي بزوال الوباء من هذه المناطق .

المادة ٤ : لا يجوز ادخال الحيوانات واللحوم والمنتجات العيوانية والمتخلفات والمهمات المستوردة الا عن طريق المداخل المعتمدة والتي توجد بها معابر ، على أنه يجوز للوزير أن يمنع بقرار منه دخول أي حيوانات أو لحوم أو منتجات أو متخلفات أو مهمات حيوانية من بعض تلك المداخل .

المادة ٥ : يجب أن تكون الارساليات من الحيوانات واللحوم والمنتجات والمتخلفات والمهمات العيوانية مصحوبة بالمستندات الآتية :

(أ) شهادة صحية بيطرية معتمدة من البلد المصدر توضح العلامات المميزة للحيوانات أو اللحوم أو المنتجات العيوانية ومتناهياً ويفكأنه قد جرى فحصها قبل شحنها مباشرة وأنها خالية من الامراض .

(ب) تقرير من ربان السفينة أو الطائرة أو المسؤول عن السيارات الناقلة بشأن وجود أو عدم وجود نفوق بين الحيوانات المستوردة أثناء السفر وبأنها لم تختلط أية حيوانات أخرى مصابة بمرض ، كما أنها لم تنزل أو تمر خلال سفرها بمناطق موبوءة .

ويجب أن تسلم المستندات المذكورة في الفقرتين «أ» ، «ب» من هذه المادة إلى مندوب المعبر فور وصول الارسالية وقبل تفريغها .

المادة ٦ : الحيوانات الواردة من جهات غير موبوءة ومحسوسة بالمستندات المذكورة في المادة (٥) تفحص طبياً بمفرد وصولها إلى مداخل البلاد الرسمية على أن يخطر الطبيب المشرف بأقرب مركز بوصول تلك الحيوانات ليقوم بمراقبتها حسب اللوائح والنظم .

المادة ٧ : الحيوانات الواردة من جهات غير موبوءة وليس مصحوبة بالمستندات الواردة ذكرها في المادة (٥) أو مصحوبة بمستندات غير مطابقة لشروط المادة (٥) تفحص طبيا ثم تتخذ نحوها الاجراءات المنصوص عليها في اللوائح .

المادة ٨ : الحيوانات الواردة من مناطق موبوءة والحيوانات الواردة من مناطق غير موبوءة واختلطت أثناء شحنها بحيوانات واردة من مناطق موبوءة ، وأي حيوانات أو لحوم أو منتجات حيوانية تظهر عليها أعراض مرض يخضع للإجراءات التالية :

(أ) يكلف المستورد باعفادة الحيوانات أو اللحوم أو المنتجات أو المخلفات أو المهام الحيوانية إلى الجهة التي وردت منها .

(ب) ١ - تذبح الحيوانات وتتلف .

٢ - تطهر اللحوم أو المنتجات أو المخلفات أو المهام الحيوانية إذا كان ذلك ممكناً والا فتتلف .

المادة ٩ : حيوانات الذبيح المستوردة من مناطق غير موبوءة ووصلت سليمة للشروط المنصوص عليها في المادة (٥) ولم تظهر عليها أعراض مرض يسمح بأخذها مباشرة إلى مكان الذبيح أو السوق المخصص لبيع حيوانات الذبيح .

أما إذا ظهرت عليها أي أعراض مرض فأنها تحفظ في المحجر لمدة لا تقل عن مدة حضانة المرض المشتبه فيه قبل السماح لها بالاختلاط بأي حيوانات أخرى .
ويجوز للطبيب المسؤول أن يصرح بذبح مثل هذه الحيوانات داخل المحجر بعد مرور ٤٨ ساعة من وصولها .

المادة ١٠ : الحيوانات الناقفة بمرض يجب أن تحرق أو تدفن حسب الشروط الصحية المتبعة .

المادة ١١ : لا يجوز لاصحاح الحيوانات والمنتجات والمخلفات والمهام الحيوانية التي يتم التخلص منها بمقتضى المادة (٨) المطالبة بأي تعويض عنها .

المادة ١٢ : إذا ظهر في بلد ما أو في ارسالية حيوانات أو منتجات أو مخلفات أو مهام حيوانية مرض لم يرد ذكره في النظم واللوائح ، فللوزير - بناء على توصية من السلطات البيطرية - أن يتخذ الاجراءات المناسبة لمنع دخول هذا المرض للبلاد .

المادة ١٣ : لا يجوز استيراد اللقاحات التي تستعمل لتطعيم الحيوانات ضد الامراض الا باذن سبق من السلطة البيطرية ، ويشرط لدخول هذه اللقاحات للبلاد أن تكون مصحوبة بشهادة تثبت أن تلك اللقاحات مصرح باستعمالها في البلاد التي استوردت منها .

وإذا اتضح بعد وصول تلك اللقاحات الى البلاد أن هناك تغيرا فيها يخشى أن يسبب ضررا للحيوان فيجوز للسلطات البيطرية مصادرتها واتلافها بدون تعويض لاصحابها أو تكليف المستورد بامدادتها للجهة التي وردت منها .

المادة ١٤ : يجوز للسلطات المختصة منع أي باخرة أو طائرة أو سيارة أو أي من وسائل النقل الأخرى من الدخول الى الميناء أو المطار أو أي جزء داخل حدود البلاد اذا ثبت لها بناء على تقرير من الطبيب المختص أنها تحمل أو كانت تحمل أي حيوانات أو لحوم أو منتجات حيوانية أو مخلفات أو مهمات بها مرض وأنه لم يجر تعقيم وسيلة النقل بالطريقة التي تحددها السلطة البيطرية .

المادة ١٥ : اذا دخلت البلاد أي سفينة او طائرة او سيارة او اي وسيلة نقل أخرى وظهر بعد الفحص على حمولتها من حيوانات أو لحوم أو منتجات أو مخلفات أو مهمات حيوانية أن بها ما يسبب ضررا للانسان أو الحيوان بناء على تقرير المسؤول البيطري المختص فيجب تعقيمها قبل منادرتها البلاد على نفقة المستورد .

المادة ١٦ : كل الحيوانات واللحوم والمنتجات والمخلفات والمهام العيوبانية التي تصدر من البلاد تخضع للإجراءات الآتية :

(أ) تفحص العيوبانات أو اللحوم أو المنتجات العيوبانية بواسطة الطبيب المسؤول والمختص باصدار الشهادات البيطرية اللازمة .

(ب) يسلم صاحب الحيوان أو اللحوم أو المنتجات العيوبانية المصدرة شهادة صحية بيطرية معتمدة تثبت خلو الارسالية من الامراض .

(ج) يسلم صاحب الارسالية شهادة منشأ تبين نوع وعدد والعلامات المميزة للحيوانات أو اللحوم أو المنتجات العيوبانية المصدرة ومهمة الشحن وتاريخه .

(د) يجوز للسلطة البيطرية اتخاذ أي اجراء تراه ضروريا لتعقيم الحيوانات أو اللحوم أو المنتجات العيوبانية قبل الترخيص بتصديرها .

المادة ١٧ : في حالة عدم وجود محجر رسمي في أي منطقة فعلى الطبيب عزل الحيوانات في مكان منفصل لمنع اختلاطها بحيوانات أخرى ، ويقوم ذلك المكان عندئذ مقام المحجر في جميع أحكام هذا القانون والنظم واللوائح الصادرة بموجبه .

المادة ١٨ : على مالك الحيوان أن يقوم بتوفير الماء والذناء الكافي لحيوانه أثناء حجزه بالمحجر وذلك وفقا لارشادات الطبيب المشرف وإذا تعذر ذلك فللسلطات البيطرية الحق في التصرف وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة والرأفة بالحيوان وذلك خصما على نفقة صاحبه .

المادة ١٩ : تخضع جميع الحيوانات واللحوم والمنتجات الحيوانية والمتخلفات التي تمر عبر أراضي البلاد (ترانسيت) لاحكام هذا القانون والنظم واللوائح الخاصة بالمحجر البيطري .

الباب الثاني

حماية الثروة الحيوانية

المادة ٢٠ : اذا أصيب حيوان بمرض او اشتبه في اصابته بمرض وجب على الطبيب المعالج او صاحب الحيوان او حائزه او القائم على حراسته ابلاغ ذلك حيناً لاقرب مركز بيطري او المشرف الزراعي بالمنطقة .

المادة ٢١ : يعتبر الحيوان مشتبها في اصابته بمرض اذا ظهرت عليه نفس الاعراض المرضية التي ظهرت على حيوان آخر او اكثر في نفس المكان في وقت واحد وتعتبر كل الحيوانات المخالطة بطريقة مباشرة او غير مباشرة للحيوان الذي ظهرت عليه تلك الاعراض مشتبها في اصابتها بالمرض .

المادة ٢٢ : تمنع مكافأة تعدد النظم واللوائح لكل شخص يبلغ عن حيوان مصاب بمرض .

المادة ٢٣ : على الاطباء البيطريين أن يقوموا بعزل الحيوانات المريضة او المشتبه في اصابتها بمرض في أماكن عزل مخصصة لهذا الفرض ، حيث تعجز الى أن يثبت شفاءها من المرض أو خلوها منه أو نفعها ، كما عليهم التخلص من جثث الحيوانات النافقة وفق الاجرامات الصحية .

المادة ٢٤ : على أصحاب الحيوانات التي يتم عزلها بموجب المادة (٢٣) أن يوفروا لحيواناتهم الذناء الكافي حسب ارشادات الطبيب المشرف خلال فترة العزل وعليهم استلامها خلال مدة اقصاها سبعة أيام من تاريخ اخطارهم كتابة بذلك بواسطة الطبيب المسؤول .

المادة ٢٥ : اذا امتنع أصحاب الحيوانات الموجودة في أماكن العزل عن تنفيذيتها او عن تسليمها بعد انتهاء فترة العزل المقررة قامت السلطات المسؤولة بتنفيذيتها على نفقتهم واسترجاع المصاريفات منهم بالطرق الادارية كما يجوز للوزارة المختصة ببيع الحيوانات بالزاد العلني وحفظ ثمنها على ذمة أصحابها بعد خصم كافة النفقات .

المادة ٢٦ : يجوز للطهاء البيطريين ومعاونيهم دخول الحظائر وأماكن وجود الحيوانات بعد اخطار الشخص المشرف عليهـا لفحص الحيوانات والتاكـد من خلوها من المرض ، كما يجوز لهم فرض حصار حول المناطق الموبـدة بأـي مرض لمنع دخـول أي حـيوانات منها واعتبار المكان منطقة معزـولة حتى يثبت خـلوها من المـرض ويحق للطهـاء البيطـريـين وـمعـاونـيهـم الاستـعـانـة بـرـجـالـ الشـرـطـة لـادـاءـ وـاجـبـاتـهـمـ المنـصـوصـ عـلـيـهـاـ فيـ هـذـهـ .

المادة ٢٧ : يـعـظـرـ بـيعـ وـنـقـلـ الـحـيـوـانـاتـ وـالـلـحـومـ وـالـمـنـتـجـاتـ الـحـيـوـانـيـةـ مـنـ أيـ منـطـقـةـ يـعـلـنـ عـنـهـ .
ـ بـقـرـارـ مـنـ الـوزـيرـ الـمـخـتصـ ـ أـنـهـ مـنـطـقـةـ مـوـبـوـءـةـ .

المادة ٢٨ : يـعـوزـ للـطـهـاءـ الـبـيـطـرـيـينـ أـنـ يـقـرـرـواـ ذـبـحـ أـوـ اـعـدـامـ أيـ حـيـوـانـ مـصـابـ بـمـرـضـ لـاـ يـرجـىـ شـفـاؤـهـ كـمـاـ يـجـوزـ لـهـمـ أـنـ يـسـلـمـواـ لـحـمـ الـحـيـوـانـ ـ الـذـيـ يـذـبـحـ بـمـوجـبـ هـذـهـ مـاـدـةـ ـ لـصـاحـبـهـ إـذـاـ تـبـيـنـ صـلـاحـيـتـهـ لـلـاستـهـلاـكـ الـأـدـمـيـ .

المادة ٢٩ : يـعـظـرـ القـاءـ جـثـتـ الـحـيـوـانـاتـ فـيـ الـإـبـارـ أـوـ الـإـفـلـاجـ أـوـ الـبـرـكـ أـوـ مـوـارـدـ الـمـيـاهـ الـأـخـرـىـ .
أـوـ بـالـقـرـبـ مـنـهـاـ أـوـ فـيـ الـطـرـقـاتـ الـعـامـةـ .

المادة ٣٠ : يـقـومـ الـطـهـاءـ الـبـيـطـرـيـينـ بـأـجـرـاءـ التـحـصـيـنـاتـ الدـورـيـةـ الـلـازـمـةـ وـبـدـوـنـ مـقـابـلـ ضـدـ الـأـمـرـاـضـ وـفـقـاـ لـلـشـرـوـطـ وـالـجـدـوـلـ الـزـمـنـيـ الـذـيـ تـعـدـدـهـ السـلـطـاتـ الـبـيـطـرـيـةـ .

المادة ٣١ : يـحـظرـ التـصـرـفـ فـيـ أيـ حـيـوـانـ نـفـقـ أـوـ أـجـهـضـ بـسـبـبـ التـحـصـيـنـ .
وـعـلـىـ صـاحـبـ تـبـلـيـغـ أـقـرـبـ طـبـيـبـ بـيـطـرـيـ أوـ مـرـكـزـ شـرـطةـ أوـ مـكـتبـ الـوـالـيـ أوـ أيـ جـهـةـ اـدـارـيـ .
وـعـلـىـ جـهـةـ الـتـيـ يـتـمـ تـبـلـيـغـهـ اـخـطـارـ الطـبـيـبـ الـمـشـرـفـ لـلـكـشـفـ عـلـىـ الـحـيـوـانـ أـوـ تـشـرـيـعـ جـثـتـهـ .
وـرـفـعـ تـقـرـيرـ بـالـنـتـيـجـةـ لـلـسـلـطـاتـ الـبـيـطـرـيـةـ لـاتـخـاذـ مـاـ تـرـاهـ مـنـاسـبـاـ مـنـ اـجـرـاءـاتـ ،
وـعـلـىـ السـلـطـاتـ الـبـيـطـرـيـةـ تـعـوـيـضـ صـاحـبـ الـحـيـوـانـ بـمـقـتضـيـ الـلـوـائـحـ وـالـنـظـمـ .

الباب الثالث

أحكام عامة

المادة ٣٢ : يـصـدـرـ الـوزـيرـ مـنـ وـقـتـ لـاـخـرـ الـلـوـائـحـ وـالـنـظـمـ الـلـازـمـةـ لـتـنـفـيـذـ اـجـرـاءـاتـ الـعـجـرـ الـبـيـطـرـيـ
وـكـلـ الـأـجـرـاءـاتـ الـتـيـ تـهـدـيـ لـحـمـاـيـةـ الـثـرـوـةـ الـحـيـوـانـيـةـ فـيـ الـبـلـادـ وـمـنـعـ اـنـتـشـارـ الـأـمـرـاـضـ
أـوـ اـنـتـقـالـهـاـ مـنـ دـاخـلـ أـوـ خـارـجـ السـلـطـةـ وـفـقـاـ لـاـحـكـامـ هـذـاـ الـقـانـونـ .

المادة ٣٣ : عـلـىـ الـوـلـاـةـ وـرـجـالـ الشـرـطـةـ وـالـسـلـطـاتـ الـمـسـؤـلـةـ عـنـ الـمـطـارـاتـ وـالـمـوـانـيـعـ وـمـداـخـلـ الـعـدـودـ
الـبـرـيـةـ مـعـاـونـةـ السـلـطـاتـ الـبـيـطـرـيـةـ وـتـقـديـمـ كـافـةـ التـسـهـيلـاتـ الـتـيـ تـسـاعـدـهـمـ عـلـىـ الـقـيـامـ
بـوـاجـبـاتـهـمـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ فـيـ هـذـاـ الـقـانـونـ وـالـنـظـمـ وـالـلـوـائـحـ الصـادـرـةـ بـمـوجـبـهـ .

المادة ٣٤ : كل من يخالف أحكام هذا القانون أو النظم واللوائح الصادرة بموجبه يعاقب أمام أي محكمة مختصة بفرامة لا تزيد عن ألف ريال ، ويجوز مصادرة الحيوانات أو اللحوم أو المنتجات الحيوانية الأخرى أو وسائل النقل محل المخالفة .

المادة ٣٥ : ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في : ١٣٩٧ رجب

الموافق : ٣٠ يونيو ١٩٧٧

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (١٢٩) الصادرة في ١٦/٧/١٩٧٧